

Distr.: General
30 July 2015
Arabic
Original: English



المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥



البند ١٠ من جدول الأعمال
اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ وموجهة من الممثل الدائم لجمهورية
فترويليا البوليفارية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر

نيابة عن حكومتني، أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الذي أدلت به جمهورية فترويليا
البوليفارية في الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي انعقد في أديس أبابا،
في الفترة من ١٣ الى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر المرفق). وأطلب بموجب هذه الرسالة
أن يتم إصدار هذا البيان كوثيقة من وثائق المؤتمر وأن يُدرج بالتالي في التقرير الختامي.

(توقيع) رافائيل راميريز

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

060815 050815 15-12995 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ والموجهة من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر

[الأصل: باللغة الإسبانية]

شرح موقف جمهورية فنزويلا البوليفارية من الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتحفظاتها عليها

نيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أؤكد مجدداً تقديرنا وعرفاننا لإثيوبيا لاستضافتها وقيادتها للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

يؤيد بلدنا تأييداً تاماً البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا بصفتها رئيسة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي يمثل صوت ١٣٤ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة. وينبغي في هذا الصدد الإعراب عن التقدير للعمل الذي اضطلعت به لضمان التنسيق والوساطة والاتساق. ومما لا شك فيه أن مجموعة الـ ٧٧ والصين، تحت قيادتها، تقف أمام العالم اليوم أقوى وأكثر اتحاداً، دفاعاً عن مصالح دول الجنوب، وتدرّك تماماً التحديات التي تواجهها.

ومن المهم جداً أن نوضح أن قبولنا لهذه الوثيقة لا يعني بأي شكل من الأشكال تأييدنا لمحتواها غير المتوازن. ونحن نعترف، من منطلق المسؤولية، بالأهمية الاستراتيجية لتمويل التنمية، على أساس أن هذه العملية هي عملية مفتوحة لم تنجز اليوم.

وإن الاعتقاد السائد لدى الدول المتقدمة بأنّها، بموجب هذه الوثيقة، تُحمّل مسؤولياتها التاريخية للأمم وشعوب الجنوب، أمر لا يمكن القبول به خاصة وأن التنمية التي حققتها كانت في معظمها نتيجة للاستعمار القديم والاستعمار الجديد اللذين رزحا على تلك الأمم على مدى السنوات الـ ٥٠٠ الماضية.

وإننا نؤكد أن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ليس مجرد شعار أجوف؛ فهو الذي يميز بين نماذج التنمية المختلفة التي تهيمن عليها لغاية اليوم النماذج التي فرضتها أقلية مفترسة أرست تنميتها على تخريب البيئة وكسر إرادة الشعوب الأكثر ضعفاً من خلال التقسيم الدولي للعمل، واستخراج الموارد الطبيعية دون قيمة مضافة تذكر، أو فرض معايير غير متكافئة منبثقة من إرث استعماري لا يزال قائماً.

وفي معرض اعتماد جمهورية فنزويلا البوليفارية "خطة عمل أديس أبابا"، والوثيقة الختامية لهذا المؤتمر، تُقدم طيّه تحفظها وشرحاً لموقفها بشأن جوانب وعناصر محددة من الوثيقة المذكورة أعلاه، على النحو التالي:

(أ) تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تحفظها فيما يتعلق بالفقرة ٣١. وكما أشير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية، على أساس دستورها، إن الإشارة في تلك الفقرة إلى رفع الدعم عن الوقود الأحفوري تحمل طابع التدخل في السياسات العامة للدولة. فجمهورية فنزويلا البوليفارية لن تقبل بأي نوع من التقييم والرصد والإبلاغ والمراجعة لسياساتها الوطنية المتعلقة بالطاقة وللتدابير التي تؤثر على سيادتها الوطنية. فمضمون تلك الفقرة، بالإضافة إلى ما سبق، يتعد عن الخطوط المتفق عليها في خطة التنفيذ التي اعتمدها المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، بل ويعدّها إلى حد كبير؛

(ب) وفيما يتعلق بالفقرتين ٦٠ و ٦٩، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تقبل الإشارة إلى الاقتصادات المنخفضة الكربون ولا إلى قائمة الآليات المبتكرة الإضافية، وبخاصة الإشارة إلى آليات تسعير الكربون، وذلك لنفس الأسباب المنوه عنها أعلاه؛

(ج) وفيما يتعلق بمفهوم "الطاقة الحديثة للجميع"، وهو ما ينعكس في الفقرة ٤٩، نحن نعرب عن تحفظنا على هذا المفهوم على غرار ما فعلنا بالنسبة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، باعتبار أن الطاقة الحديثة، في رأينا، تنطوي على استخدام التكنولوجيات الجديدة دون التقييم اللازم لتطبيقها في السياقات والأولويات الوطنية والتنمية التكنولوجية؛

(د) ونلاحظ مع الأسف أن الفقرة ١٤ تُغفل العبارة التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ والصين، والتي تشير فيها إلى المبادرات التي من شأنها ضمان إمدادات أوسع للتمويل، لا سيما من خلال إنشاء مصارف جديدة متعددة الأطراف للتنمية لرفد المؤسسات الدولية القائمة، مثل مصرف الجنوب، ومصرف بلدان التحالف البوليفاري لشعوب القارة الأمريكية ALBA وصندوق ALBA؛

(هـ) ونأسف أيضاً لعدم إدراج بند آخر من البنود التي تهم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يتعلق بقلقنا إزاء الحواجز التجارية، مثل التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك العقوبات الأحادية الجانب التي تهدد بمجدية الاستثمارات التجارية والإنتاجية للشعوب؛

(و) وأخيراً، من المناسب أن نذكر مرة أخرى أن جمهورية فنزويلا البوليفارية ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن الاعتراض على النصوص المعتمدة في هذه الوثيقة لا يمكن أن يفسر على أنه تغيير في موقفنا من تلك الاتفاقية.

تطلب جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يتم إدراج هذا البيان بوصفه جزءاً لا يتجزأ من اعتماد الوثيقة الختامية، وأن يظهر في سجلات هذا المؤتمر.
